الصين بعيون عربية
阿拉伯人看中国

بعيون عربية الصين

نشرة أسبوعية تهتم بأخبار الصين وموقعها في العالم وعلاقاتها مع العرب

العدد الثاني والخمسون

الاثنين ٣٠-١-٢٠١٧

الصين تمجّد العولمة.. والولايات المتحدة تنبذها!

مركز دراسات الصين والعولمة يناقش العلاقات الصينية الأميركية في عهد ترامب (ص ١٠-١١-١٢-١٣)

"شي" نجم دافوس

(ص٣-٤-٥)

التحول في السياسات التجارية على أيدي ترامب خطوة قصيرة النظر

(ص١٤-١٥)

محمود ريا

الصين تمجّد العولمة.. والولايات المتحدة تنبذها!

عشنا إلى يوم نرى فيه الصين تمجّد العولمة وتروّج لها وتدافع عنها. إنه يوم عجيب فعلاً، فالصين التي كانت ـ على مدى عقود ـ منغلقة وتتبع أقصى سياسات الحمائية، باتت الآن هي خط الدفاع الأول عن الانفتاح والعولمة.

إلا أن العجب لا يتوقف هنا، وإنما له امتداد أكبر وأعظم وأكثر إثارة للدهشة، وهو ذلك المتعلق بموقف الولايات المتحدة الأميركية من العولمة نفسها.

فمن المعروف على مدى السنين الماضية أن الإدارات الأميركية المتعاقبة كانت من أكثر الدول ترويجاً للعولمة، وأن واشنطن كانت تدفع دول العالم دفعاً لتبني خيار العولمة والانفتاح ورفع كل الحواجز الاقتصادية والثقافية أمام "الاجتياح الأميركي". واشنطن هذه باتت الآن ـ مع تولي دونالد ترامب الرئاسة ـ تدعو إلى فرض القيود الاقتصادية، وإلى وضع الحواجز أمام الحركة البشرية، وربما إلى إقفال الحدود أمام التبادلات الحرة على مستوى العالم.

"ولايات ترامب المتحدة" تقلب مسيرة التاريخ، وتقف حجر عثرة أمام التطور الطبيعي للحياة على سطح الكوكب، وتضيّق أفق العلاقات بين الدول، ولا تجد من يعترض على مسارها هذا إلا "صين ـ شي"، التي تدعو إلى عدم الانحراف عن خط العولمة، لما يجلبه ذلك من مخاطر على البشرية جمعاء.

ولا بد من ملاحظة فوارق كبيرة بين عولمة واشنطن وعولمة بكين. فالعولمة الأولى تقوم على تحقيق مصالح الشركات الأميركية وحدها، وعلى ابتزاز خيرات الدول من أجل تحقيق هذه المصالح، دون النظر إلى المآسي التي تتركها هذ السياسة عند الشعوب الأخرى.

أما عولمة بكين فهي مختلفة تماماً. هي عولمة تقوم على التعاون الكامل بين الدول من أجل تحقيق مصالحها مجتمعة، وتحقيق السلم والرخاء في العالم. هي عولمة تقوم على مبدأ أساسي هو "مبدأ رابح ـ رابح"، وعلى تنمية تشمل العالم كله، من أقصاه إلى أقصاه، فيعمّ الخير الجميع، بمن فيهم أبناء الصين نفسها.

وقد شرح الزعيم الصيني شي جينبينغ مبادئ هذه العولمة في خطابه الذي ألقاه في منتدى التجارة العالمي في دافوس، في حضورٍ هو الأول لزعيم صيني في هذا المنتدى، مؤكداً على أهميتها، وعلى كونها السبيل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد العالمي من عنق الزجاجة الذي هو عالق فيه.

هو إذاً عصر جديد بكل معنى الكلمة، عصر عولمةٍ واعية عادلة تحقق مصالح الجميع، وهو وريث لعصر العولمة المتوحشة التي كادت أن تودي بالاقتصاد العالمي إلى التهلكة، والتي باتت الولايات المتحدة نفسها أولى ضحاياها.

مشروع الصين بعيون عربية

هو مشروع متكامل، يهدف إلى جعل الصين أقرب، وهي التي باتت تفرض نفسها في كل مكان في العالم، والتي تحولت إلى فرصة وتحدّ في الآن عينه، وهو لبنة أولى في بناء المعرفة العربية حول الصين.

يقوم المشروع بشكل أساسي على موقع الصين بعيون عربية

www.chinainarabic.org

على شبكة الإنترنت، وهو موقع متكامل يتضمن الخبر والمعلومة والرأي والتحليل والتحقيق والدراسة ويتناول قضايا الصين الداخلية وعلاقاتها مع الدول العربية والعالم ككل، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمنوعات والرياضة.

الموقع هو جزء من طموح عربي لإقامة علاقة صداقة مع الصين، وهو موقع شقيق للاتحاد الدولي للصحفيين والاعلاميين والكتاب العربي أصدقاء الصين، هذا الاتحاد الذي يتولى رئيس تحرير الموقع مهمة أمين السر وعضو المجلس القيادي التنفيذي فيه.

مدير الموقع: محمود ريا

رئيس التحرير: علي ريا

لتعليقاتكم واستفساراتكم وملاحظاتكم ومقالاتكم، يمكنكم مراسلتنا على العناوين البريدية التالية:

بريد موقع الصين بعيون عربية الرسمي: info@chinainarabic.org

مجموعة الصين بعيون عربية على الفايسبوك China In Arab Eyes الصين بعيون عربية

بريد مدير المشروع: ramamoud@gmail.com

رقم الهاتف: ٠٠٩٦١٣٩٣٤٣١٣ من خارج لبنان ٠٣٩٣٤٣١٣ من لبنان

ترجمة المواد من الإنكليزية إلى العربية: آية علي أحمد

"شي" نجم دافوس

الأكادِيمي مروان سوداح*

من المؤكد أن الرئيس شي جين بينغ كان وبإجماع عالمي، النجم الوحيد والشخصية الألمع في مؤتمر دافوس الأخير.

فالرئيس "شي" شارك في أعمال المؤتمر حين تبوّأت الدولة الصينية أولاً مكانة الدولة الأولى في العالم بنسبة التصدير البضائعي، وحين غدت الأولى كذلك إقتصادياً وباعتراف الكل، وحين تجاوزت الصين أمريكا بحَجم التصنيع والتصدير الداخلي لشعبها وشعوب الأرض قاطبة، فبرز "شي" شخصية هي الأعظم في دافوس، وغدا قيادياً لهذا المؤتمر الرأسمالي، الذي لا مكانة أولى الآن لرئيس رأسمالي فيه، فقد حل محلهم "شي" الاشتراكي والشّعبي والصين الطليعية والأولى في الكون، والتي قهرت الرأسمالية الجشعة والعدوانية التي اضطرت للتضاؤل والتصاغر أمام "شي" والصين، فانتصرت إرادة الصين الاشتراكية وحزبها القيادي الشيوعي.

وتأكيداً على ريادية وزعامة الاقتصاد الصيني للعالم، أورد مثالاً واحداً فقط، أقتبسه عن "يورونيوز" التي اعترفت في عام٢٠١٤، بأن "الصين تطيح بأمريكا لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، وفقاً لأرقام صادرة عن صندوق النقد الدولي". واستطرت يورونيوز: "الخبراء وصفوا الإطاحة بأمريكا بعدما يقرب من مئة وخمسين عاماً من قبل الصين، بأنه لحظة رمزية بالنسبة للاقتصاد العالمي"، ومنوّهةً الى أن "أحدث أرقام صندوق النقد الدولي تُشير، إلى أن حجم الاقتصاد الصيني يُعادل ١٧,٦ تريليون دولار، مقارنة بـ ١٧,٤ تريليون دولار للولايات المتحدة".

مشاركة الرئيس "شي" كانت الأُولى كمُمَثِّلٍ لجمهورية الصين الشعبية، وتزامنت مع فوز دونالد ترامب بمنصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية، ومع إطلاق ترامب تصريحات فجّة وغير لائقة وليست حاذقة مُنَاهِضة للدولة الصينية، منها:

- التهديد بتطبيق الحِمائية التجارية؛
- وفرض رسوم عالية على الواردات السلعية من الصين؛
- وتبنّيه جزيرة تايوان الصغيرة كمُمَثِّل عن الصين والصينيين..

وهي سياسات عارضها الرئيس "شي" بكل وضوح وحَزم في كلمته من على منصة المؤتمر، مؤكداً أن لا مُستقبل لها، لكونها تصب بالإتجاه المعاكس للمصالح الدولية، ولتلك الأمريكية في المَقام الأول.

لكن الرئيس "شي" كان أعلن عن سياسة ذكية ومعاكسة لنهج ترامب الامريكي جُلّها التّجسير، والصداقة، والتعاون، والعمل في إطار كسب مشترك إيجابي مُعبّراً عن ذلك بقوله إن "الصين ستُبقي بابها مفتوحاً ولن تُغلقه"، وهو ما يُشير إلى تمسّك "شي" بالسبيل السلمي المعاكس تماماً للعنجهية الترامبية.

وأجزم أنا شخصياً، أن نهج "شي" القائم على قاعدة مؤسسية، يعمل على تفريغ مُقوّمات الاستعلائية الأمريكية، ونزع قرونها، وتقليم أظافرها، تمهيداً لإعادتها لوضعها ومكانتها الأولى، القديمة.

مشاركة الرئيس "شي" في مؤتمر دافوس في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير/ كانون الثاني، في منطقة الألب السويسرية الخلاّبة، حدث يتّسم بدون أدنى شك بأهمية عالمية أولى. فالصين هي الدولة الصناعية الأكبر والأعظم، وهي الأكثر تكديساً للفوركس "إحتياطي العملات الصعبة"، وممارسة التفعيل الاقتصادي غير المنقطع، وكذلك الأكثر استثماراً في الخزينة الأمريكية.

أضف لهذه التميزات، أن البضائع الصينية هي الأوسع إنتشاراً في العالم، ناهيك عن أن الصين هي الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان ودوراً اقتصادياً وتجارياً على صعيد الكون، وهو ما يُشير، وكما أجزم، إلى رغبة صينية تستند إلى قرار رسمي صيني تم اتخاذه بهدوءٍ وتأنٍّ ودراسات عميقة - كعادة الصين - لممارسة تأثير سياسي إيجابي لصالحها يَصبُ في خانة شعوب العالم، من خلال "مَجمع دافوس" الذي ستستخدمه الصين كما أرى لتغيير العالم من خلال الاقتصاد، وعلى هَدي سبيلها السلامي.

مشاركة الصين بمؤتمر دافوس، الذي يُعَبّر عن العالم الذي يُكدس الثروات بطرائق عديدة بينها طرق لاشرعية ولاإنسانية، - كونها تعبير عن السلوك الرأسمالي والميغا إمبريالية بامتياز، وانعكاس لسياسات الدول الغربية وتلك البلدان الدائرة في فلكها والخاضعة لها والمُنحنية أمامها - هو دخول متميز إلى هذه الحلبة الفاعلة دولياً والتي يُقرر الكبار في دهاليزها مستقبل العالم.

كذلك، تُعتبر المشاركة الصينية مؤشراً هاماً لم يتنبّه إلى أبعاده كثيرون من المتابعين والمراقبين والمحللين، وأولها رغبة الصين بدور عالمي نوعي جديد، يكون إتساعه شساعة الكون الفسيح، وفي سبيل تأكيد مكانتها الحاسمة في المنظمات الاقتصادية الدولية، التي تمارس سلطات نقدية وسياسية.

في "دافوس" يتكشّف اليوم، عن أن الصين قد وصلت إلى درجة تجعلها قادرة على "صياغة الاقتصاد العالمي" على سبيلها المتناغم ومصالح البشرية، حتى أنني أرى أن بيجين قد وضعت وعلى الأغلب تصوّرات "عميقة" عن كيفية الانتقال التدريجي بالاقتصاد العالمي إلى اقتصاد اللاحرب واللاعنف واللاصراع، وإلى إقتصاد منافس سلعياً وتنموياً للدول الغربية، وخالٍ من الحِمائية التجارية التي حذّرت الصين من تطبيقها، وهو ما يؤكد قوّة الصين وثقة واعتداد قيادتها بنفسها، وبمكانتها وقدراتها ونجاعة نهجها، فكان أن خطت خطوتها المفصلية من خلال "دافوس".

***رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء وحُلفاء الصين – الاردن.**

**** المقال خاص بنشرة "الصين بعيون عربية"**

٢٠١٧.. الصين ستواصل قيادة انتعاش وتنمية الاقتصاد العالمي

بقلم / لي يان وباي يانغ، مراسلان لصحيفة الشعب اليومية

أوضح تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية في عدده الأخير الصادر عن البنك الدولي يوم ١٠ يناير الجاري، أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٧% في عام ٢٠١٧، وأن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة ٦,٥%. وقال الخبراء إن الصين ستحافظ على استمرار النمو الاقتصادي المطرد، وتصبح مرة أخرى في العام الجديد المحرك الدافع للنمو الاقتصاد العالمي.

ويتوقع التقرير ان الاقتصادات الناشئة والنامية هذا العام ستحقق نمواً بنسبة ٤,٢% ، وتصل مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي الى ١,٦ نقطة مئوية." الاعتماد على الاقتصادات الناشئة أساس دفع تنمية الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٧"، وقال يو مياو جي باحث بمعهد بحوث التنمية الوطنية التابع لجامعة بكين في مقابلة مع مراسل صحيفة الشعب اليومية ، إن محرك تنمية الاقتصاد العالمي يقوده اثنان حاليا، الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة. والاقتصادات المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، والاقتصادات الناشئة بما فيها الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

"لا يزال الاقتصاد العالمي مليئا بعدم اليقين، وقد تظهر"مشكلة البجعة السوداء" الجديدة أيضا."وأشار يو مياو جي إلى أن الانتخابات العامة في ألمانيا وفرنسا ودول أخرى لا تزال تواجه عدم اليقين، ما سوف يكون له تأثير مهم على الأقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن إستمرار الاقتصاد الأوروبي في الضعف هذا العام، واحتمالية أن تتعرض السياسة الاقتصادية الامريكية إلى التأثر بنظرية " العولمة العكسية"، لا يفضي الى إحراز تقدم في تحرير التجارة العالمية.

وفي المقابل، اتجاه التنمية في بلدان النامية وعلى رأسها الصين أكثر قوة في السنة الجديدة. ومن المتوقع أن تقود البلدان الناشئة تنمية الاقتصاد العالمي في العام الجديد، وتقود الصين تنمية اقتصاد الدول النامية في العام الجديد.

وأشار إلى أنه بعد تولي ترامب منصب الرئاسة الامريكية، سيعزز الاقتصاد الامريكي الحواجز التجارية الاقليمية، وتزداد الخلافات التجارية الدولية، وسيتحول الى " الانعزالية الوطنية" في المجال الاقتصادي.

وأن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروربي وأثر اللاجئين في ألمانيا سيزيد من تباطؤ نمو الاقتصاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يشهد نمو الاقتصاد الياباني الذي يعتبر قويا نوعا ما بحوالي ٠,٦ % فقط، ما سيكون من الصعب معه تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

في المقابل، فإن المضي قدما نحو الاصلاحات في جانب العرض ومعدل الانتاج الكامل للشركات سيساهم في الحفاظ على نمو الاقتصاد الصيني المطرد.

كما أنه مع توسيع السوق المحلي بشكل فعال، وزيادة الاستهلاك بشكل مطرد، فمن المتوقع تحسن الاستيراد الصيني في العام الجديد. وفي الوقت نفسه، تشهد الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية فى الخارج زيادة كبيرة بسبب المنافسة الدولية. وأن الاستيراد والاستثمار نهج ذي شقين، سيخلق المزيد من فرص العمل للبلاد في مجال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

في عام ٢٠١٧، يواجه الاقتصاد العالمي الكثير من عدم اليقين، ولكن الاقتصاد الصيني من خلال حجمه الضخم، ونموه المرتفع نسبيا، واتخاذ مفهوم التعاون العالمي والاقليمي المتبادل المنفعة على محمل الجد، سيصبح قاطرة لتنمية وانتعاش الاقتصادي العالمي.

وأن طرح الصين مبادرة انشاء "الحزام والطريق" والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP)، ومبادرة " التعاون بين بلدان الجنوب" جاء أيضا لتلبية المصالح الأساسية لجميع البلدان، ولقيت الكثير من الاحترام والتقدير. وأن دور الصين في التنمية الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم لا غنى عنه.

"رابطة المصير المشترك" علاج لـ"حمّى مناهضة العولمة"

٢٠-١-٢٠١٧

على هامش حضوره منتدى دافوس ٢٠١٧، ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ في ١٧ كانون الثاني/ يناير الجاري خطابا تحت عنوان "تحمل مسؤولية العصر والدفع المشترك للتنمية العالمية".

في هذا الصدد، نشرت صحيفة الشعب اليومية في ١٩ يناير الجاري، مقالا تحت إمضاء "قوو جي بينغ"، شرح الرؤية الصينية للإقتصاد العالمي التي تضمنها خطاب شي، وطرح المقترحات الصينية التي من شأنها أن تحفز نمو الإقتصاد العالمي، كما عكست إرادة وثقة الصين كثاني إقتصاد عالمي ومشارك هام في إدارة الإقتصاد الدولي.

وأشار المقال إلى أن إرجاع مشاكل الإقتصاد العالمي إلى العولمة الإقتصادية، يعد تبسيطا للأمور ولا يعبر عن حقيقة المشكلة، ولا يساعد على حلها. وإذا بحثنا عن الدروس التي تعلمناها من تاريخ العولمة الإقتصادية، نجد من بين أهمها، أن معارضة العولمة الإقتصادية لا يساعد على معالجة المشاكل الراهنة، بل على العكس يزيد من كلفة معالجتها. وبالنظر على المدى الطويل، فإن المعرفة الصائبة للإتجاه العريض لتقدم العولمة الإقتصادية، هي التي ترشدنا إلى الطريق الصحيح للخروج من المأزق الحالي.

في ذات الوقت، أشار المقال إلى أن اختيار الإندماج في العولمة الإقتصادية، يجب ألا يعتبر مرادفا لتجاهل حقيقة مرافقة الأصوات المعارضة للعولمة لتقدم عملية العولمة الإقتصادية. ولسائل أن يسأل، لماذا لا يمكن للعولمة الإقتصادية أن تخلو من أصوات التشكيك؟ وما هي الأسباب التي تدفع إلى إرتفاع الأصوات المعارضة للعولمة في الدول الغربية؟ يمكن القول أن العولمة الإقتصادية تعد "سيفا ذو حدّين"، وكما أشار شي جين بينغ: "حينما يدخل الإقتصاد العالمي مرحلة الركود، يصبح من الصعب جعل "كعكة" الإقتصاد العالمي أكبر، بل على العكس قد تصبح أصغر، وهو ما يسلط ضغوطا على الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. لذا، فإن الأصوات المعارضة للعولمة، تعكس النقائص الموجودة على مستوى العولمة الإقتصادية، وهو ما يحتاج إلى إعادة تفكير عميق".

من جهة أخرى، تحدث المقال عن دور تداخل العوامل السياسية والإقتصادية، وتداخل المشاكل المحلية والدولية في تعزيز الغموض حول مستقبل العولمة الإقتصادية. على هذا الأساس، جدير بالتنويه إلى أن معالجة "مشاكل مناهضة العولمة" تكمن في معالجة القضايا

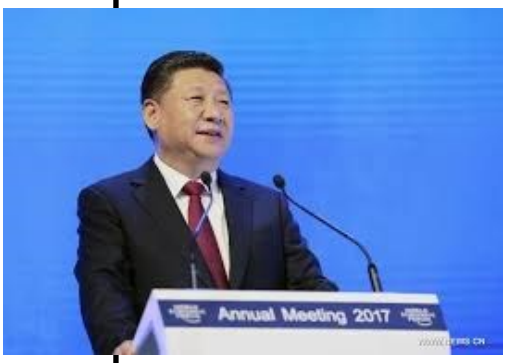

المتعلقة بنمو وإدارة الإقتصاد العالمي ونموذج التنمية. وعلى ضوء ذلك، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ المقترح الصيني، المتمثل في: الدعوة إلى التمسك بالإبتكار كقوة دفع للنمو؛ صياغة نموذج تنمية ثري بالحيوية؛ التمسك بالتنسيق والتشاور، صياغة نموذج للتعاون يقوم على الإنفتاح والفوز المشترك؛ التمسك بمواكبة العصر، صياغة نموذج إدارة عادل ومنصف؛ التمسك بالعدالة والشمولية، صياغة نموذج تنمية متوازن ويعود بالمنفعة على الجميع.

وقال مقال صحيفة الشعب إن تطلعات العالم من الصين ترتفع باستمرار في الوقت الحالي، وهو ما يعبر عن الثقة التي يجلبها نجاح طريق التنمية الصيني للعالم. وهو الطريق الذي استلهمته الصين من خلال واقعها المحلي، وجعلت فيه مصلحة الشعب على رأس الأولويات، واعتمدت في صياغته على الإصلاح والابتكار والانفتاح، لتحقيق التنمية المشتركة، وهذا لم يمكن الصين من تحقيق نجاحات تنموية كبيرة فحسب، بل بات طريق التنمية الصيني يمثل فرصة كبيرة للتنمية العالمية. ودعمها القوي لبناء هيكلية منفتحة للتنمية المشتركة، يعكس المساعي الصينية في جعل تقدم العولمة أكثر حيوية، أكثر شمولية وأكثر إستمرارية.

إن دعم الصين الثابت لتقدم عملية العولمة ينبع من الرؤية الفلسفية التي يوفرها الوعي الصيني برابطة المصير المشترك. وإن إقتراح الصين لمبادرة "الحزام والطريق" ودفعها لتحسين إدارة الإقتصاد العالمي،هو الدليل على ذلك.

دفع العولمة الاقتصادية بثبات

١٨-١-٢٠١٧

ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ خطابا أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا في ١٧ يناير الجاري، وأكد فيه على ضرورة دفع العولمة الاقتصادية إلى الأمام بثبات. وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة الشعب اليومية مقالا قالت فيه إنه في ظل تزايد العوامل المعقدة ووتيرة "العولمة العكسية"، فإن تصريحات الرئيس شي تظهر عزم الصين على التوجه والاندماج في العولمة الاقتصادية بشكل أكثر شمولاً وانفتاحا، ما يضخ طاقة إيجابية قوية في الاقتصاد العالمي المتراجع.

كما أشار الرئيس شي جين بينغ، إلى أن اتهام العولمة الاقتصادية بالتسبب في مشكلات العالم يتعارض مع الواقع وغير مفيد في حل المشكلات. إن العولمة الاقتصادية هي "سلاح ذو حدين"، ستؤدي إلى تكثيف التناقضات بين النمو والتوزيع، والرأسمال والعمل، والكفاءة والعدل، في حالة وقوع الاقتصاد في مرحلة الهبوط. ولكن، من منظور تاريخي، فإن العولمة الاقتصادية هي المتطلبات الموضوعية لتنمية القوى الانتاجية الاجتماعية ونتيجة حتمية للتقدم العلمي والتكنولوجي. وتوفر دفعة قوية للنمو الاقتصادي العالمي، حيث تسهم في تعزيز تدفق السلع ورؤوس الأموال والتقدم العلمي والحضاري والتبادلات بين الشعوب.

لذلك، يتعين على دول العالم العمل بطريقة استباقية وإدارة العولمة الاقتصادية بشكل ملائم من أجل إطلاق العنان لآثارها الإيجابية، وإتباع التوجه العام والتحرك وفقا لظروفهم الوطنية الخاصة والمضي على الطريق الصحيح للاندماج في العولمة الاقتصادية بخطوات مناسبة، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة لضمان أن الدول المختلفة والأنظمة الاجتماعية المختلفة تشترك في منافع العولمة الاقتصادية، وأنه الاختيار الصحيح لتوجيه العولمة الاقتصادية إلى الأمام.

كيف يمكن التغلب على الصعوبات الناجمة عن العولمة الاقتصادية لجعلها تخدم مصالح جميع الدول والشعوب؟ لا نستطيع كسر عنق الزجاجة في نمو الاقتصاد العالمي إلا من خلال التمسك بدفع النمو الإبتكاري وبناء نموذج نمو ديناميكي. كما لا يمكن تحقيق المنفعة المتبادلة والفوز المشترك إلا من خلال الالتزام بالاتصال والتفاعل وبناء نمط التعاون المفتوح لتقاسم الفرص والمصالح. ولا يستطيع توفير حماية فعالة للاقتصاد العالمي إلا من خلال التوافق مع توجه العصر وبناء نموذج الحكم العادل والمعقول حتى يجعل نظام الحكم العالمي التكيف مع المتطلبات الجديدة للوضع الاقتصادي الدولي. ولا يمكن للجميع تقاسم ثمار التنمية إلا من خلال الالتزام بنموذج النمو العادل والمتوازن وتعزيز العدالة والتنسيق. وقد تقدم الرئيس شي بإقتراح من أربع نقاط، حيث يشير إلى العلل العميقة في الاقتصاد العالمي ويعرض الحكمة والعقل للاستفادة الكامنة من جميع الفرص والعمل المشترك لمواجهة كل التحديات، ما يمثل "وصفة طبية" فعالة لتوجيه العولمة الاقتصادية إلى الاتجاه الصحيح. وأخيرا أشار المقال إلى تأكيد الرئيس شي جين بينغ على ضرورة إعادة توازن العولمة الاقتصادية وقيادة الاقتصاد العالمي للخروج من المأزق، الأمر الذي يمثل مسؤولية قادة العالم وتطلعات الشعوب. ودعا المقال إلى ترسيخ مفهوم المصير المشترك وبذل الجهود المشتركة للتغلب على الأزمة.

العالم يحتاج إلى المزيد من العولمة وليس الأقل

وكالة أنباء الصين الجديدة - شينخوا
٢٠-١-٢٠١٧

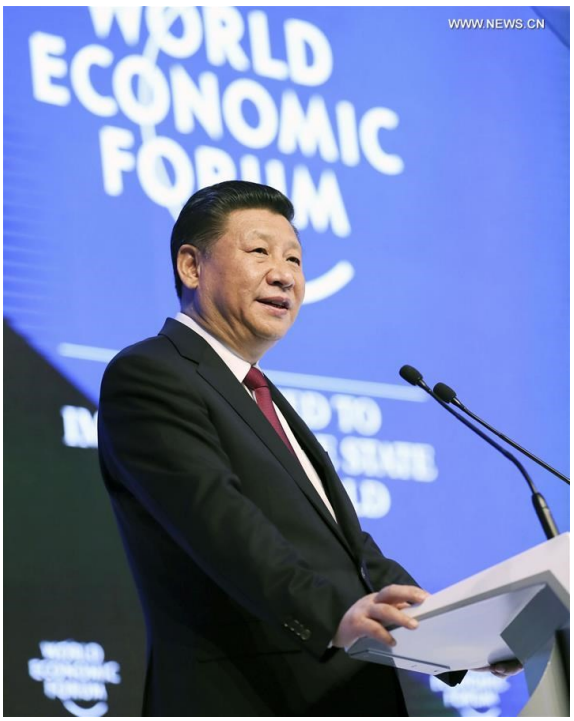

وصلت العولمة إلى مفترق الطرق مع وقوع سلسلة من أحداث " مفاجئة " في الدول الغربية خلال عام ٢٠١٦ .
وبالرغم من ان العولمة الاقتصادية " تعد سيفا ثنائي الحد "، فإن إلقاء اللوم عليها فى كل المتاعب التى واجهت العالم أمر يتسم بقصر النظر .
وكما قال الرئيس الصينى شي جين بينغ يوم الثلاثاء فى خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧ في دافوس بسويسرا فإنه "يتعين علينا التكيف مع العولمة الاقتصادية وتوجيهها وتخفيف آثارها السلبية وتقديم منافعها إلى كل الدول وكل الأمم" .

العولمة فى مفترق الطرق

خلال الأعوام الماضية واجهت التجارة والاستثمار عبر الحدود ركودا وارتفعت الحواجز التجارية وأعيق التكامل الاقليمى فضلا عن تشديد سياسات الهجرة فى كثير من الدول .
كما ان الشعوبية والانعزالية والحمائية تشهد ارتفاعا في العالم الغربي. وقد تبنت الولايات المتحدة - التى كانت فى السابق من أوائل المروجين للعولمة الاقتصادية- وقفة تتسم بالاتجاه للداخل وسوف يقودها رئيس جديد أصدر تصريحات مناهضة للعولمة. كما تعرض الاتحاد الأوروبي للطمة شديدة بخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وباتت خبرته السابقة في العولمة محل شك .
وقال شى إن "بعض الناس يلومون العولمة الاقتصادية لما يحدث فى العالم من فوضى . وقد اعتبرت العولمة الاقتصادية مرة كهف الكنز الذى اكتشفه علي بابا فى قصة ألف ليلة وليلة، لكنها الآن أصبحت صندوق باندورا المليء بالشرور فى أعين الكثيرين".
والحقيقة هى أنه عندما يواجه الاقتصاد العالمي ضغوطاً باتجاه الانخفاض فإن من الصعب زيادة حجم كعكة الاقتصاد العالمي.
وفى تحليل للأسباب الأصلية للركود فى الاقتصاد العالمي والمشكلات التي جعلوا العولمة بسببها كبش فداء، أشار شي إلى قلة القوى الدافعة النشطة للنمو العالمي والحوكمة الاقتصادية العالمية غير الملائمة والتنمية العالمية المتفاوتة .
وفي الوقت نفسه فإن مناهضة العولمة والشعوبية في الغرب تتعلق بالسياسات التي انتهت بمشكلات اقتصادية وأسفرت عن نمو التفتت الاجتماعي.

السعي لتحقيق مزايا

وحسب تعبير شي "سواء أحببت ذلك أم لا، فإن الاقتصاد العالمي محيط كبير لا تستطيع الفرار منه. وإن أية محاولة لقطع تدفق رأس المال والتكنولوجيا والمنتجات والصناعات والأفراد بين الاقتصادات وتوجيه مياه المحيط إلى بحيرات وجداول منعزلة هو أمر غير ممكن".
وعلى ذلك فان الطريق الصحيح قدماً هو توجيه العولمة الاقتصادية وتخفيف آثارها السلبية و تقديم منافعها لكل الدول.
واذا اتخذنا مثالا من انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، فإنه برغم الحيرة والخوف من الدول الأجنبية، اتخذت الصين خطوة شجاعة إلى الأمام لاعتناق فكرة السوق العالمية.
وقال شي " كان لدينا نصيبنا من مواجهة مخاطر الغرق فى المياه والدوامات والأمواج المتلاطمة، لكننا تعلمنا كيفية السباحة فى هذا الخضم. وقد أثبت ذلك انه الاختيار الاستراتيجى الصحيح".
إن الانفتاح يأتي بالعالم الى الصين ويأتي بالصين الى العالم. وان مثل هذا التكامل النشط كان له نتائج عالمية.
وفي عام ٢٠١٦ كانت الصين مسؤولة عن ٣٣,٢ في المائة من التوسع الاقتصادي في العالم لتظل المحرك الأول للنمو العالمي فى عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ٠,٥٣ فى المائة فى عام ٢٠٠١ .

عولمة مطورة

على وجه الإجمال فإن الصيحة المناهضة للعولمة تعكس فحسب نقصا في العولمة نفسها .
وقال شي إن هناك حاجة أساسية لتطوير نمط للنمو يتسم بالديناميكية ويدفعه الابتكار، نمط يتسم بتنسيق جيد وبالترابط ويحقق الربح للجميع.
وتهدف الصين إلى معالجة مشكلات التفاوت والشمول وعدم الكفاءة التي شوهدت خلال الجولة السابقة من العولمة .
وسوف تدفع الصين بناء منطقة للتجارة الحرة في آسيا - الباسيفيك ومفاوضات الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية لتشكيل شبكة عالمية لترتيبات التجارة الحرة .
وفيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق التي ترمي إلى بناء شبكة للبنية الأساسية والتجارة تربط آسيا مع أوروبا وافريقيا على طرق التجارة القديمة فإن دائرة الصين من الاصدقاء تتنامى حيث تقدم المبادرة منافع كبيرة .
وقال إنه" فب مواجهة كلا من الفرص والتحديات للعولمة الاقتصادية فإن الشيء الصحيح الذى ينبغى القيام به هو اغتنام كل الفرص والمواجهة المشتركة للتحديات ورسم المسار الصحيح للعولمة الاقتصادية".

خبيرة أسترالية:

لا بد من الترويج لمزايا العولمة لإقناع المشككين

وكالة أنباء الصين الجديدة - شينخوا
ملبورن ١٢-١٢-٢٠١٦

هناك حاجة إلى فهم أفضل وأوسع لمزايا العولمة من أجل عكس اتجاه "الحمائية" الذي يؤذي مستقبل التجارة الحرة، هكذا قالت هيلين ساوزاك، المديرة التنفيذية الوطنية لمجلس الأعمال الأسترالي الصيني لوكالة أنباء ((شينخوا)).

وأفادت ساوزاك، التي كانت حاضرة في منتدى "بواو آسيا" حول مستقبل العولمة في ملبورن إن الاتجاه الأخير المبتعد عن تبني التجارة الحرة - والذي يدافع عنه قادة في دول غربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - قد ألقى بشكل غير عادي بمستقبل التجارة الحرة المتعددة الأطراف في حالة من عدم اليقين.

وأضافت ساوزاك في مقابلة مع وكالة أنباء ((شينخوا)) إن "العولمة حاليا تواجه بعض التحديات في ضوء بعض الاتجاهات الحمائية مثل البريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) ورئاسة (دونالد) ترامب في الولايات المتحدة".

وتابعت "مع ذلك فقد كان هناك إجماع كبير في مؤتمر منتدى بواو آسيا الذي عقد في ملبورن حيال أن العولمة باتت أمرا لا رجعة فيه وذا منفعة لجميع الدول. وأذكر اقتباسا بارزا من أحد المتحدثين قال فيه: إذا كنت وطنيا، فأنت أممي".

ولفتت ساوزاك إلى أن هناك حاجة لمزيد من الشفافية فيما يخص الفوائد الواسعة المرتبطة بالعولمة والتجارة الحرة الليبرالية ليس لإقناع المشرعين فحسب، بل لإقناع كافة المواطنين العاديين الذين لا يؤيدون اتفاقيات التجارة الحرة.

وأضافت أن العديد من القضايا التي على ما يبدو لدى الناس ضد العولمة يمكن "مواجهتها" بالحقائق، في حين أنه لم يتم الشرح بشكل صحيح لمجموعة من المزايا المرتبطة بالتجارة الحرة لصغار أصحاب الأعمال والمزارعين ومنتجي السلع والخدمات الأخرى.

وقال ساوزاك إنه "ما يزال هناك حاجة إلى فهم أفضل لفوائد العولمة، وأيضا هناك حاجة إلى مواجهة سوء الفهم حول آثار العولمة، كفقدان وظائف التصنيع على سبيل المثال، والتي تُعزى إلى حد كبير إلى أتمتة العمليات، بدلا من الانتقال إلى الخارج".

وأشارت المديرة التنفيذية لمجلس الأعمال الأسترالي الصيني إلى أنه في الوقت الذي قد يكون هناك حالة من عدم اليقين المحيطة بالعولمة في أجزاء أخرى من العالم، فإن أستراليا ما تزال من أشد المؤمنين في فوائدها.

وأوضحت أن العلاقات الثنائية القوية للحكومة الأسترالية مع الصين وغيرها من المناصرين الآسيويين للتجارة الحرة من شأنه ألا يكفل فقط وصول المنافع إلى الاقتصاد العريض فحسب، بل أيضا إلى الشركات الصغيرة والمزارعين كذلك.

وقالت ساوزاك لوكالة أنباء ((شينخوا)) إنه "في مواجهة الاتجاهات الحمائية، فإنه سيكون للاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف أهمية متزايدة".

وتابعت أن "استمرار تعزيز العلاقات بين أستراليا والصين سيتواصل دون شك مع احتفالنا حاليا بالذكرى السنوية الأولى لإبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وأستراليا والبدء في جني فوائدها مع مرور الوقت".

وفي المنتدى الذي عقد بين السابع والتاسع من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ اتفق كل من الخبراء والسياسيين على حد سواء على أن فوائد التجارة الحرة أصبحت واضحة جدا، ولاسيما في أستراليا.

من جانبه، وصف رئيس وزراء ولاية فيكتوريا دانيال أندروز اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وأستراليا بأنها "نموذج لما يمكن تحقيقه" من خلال التجارة الحرة.

وقال للصحافة يوم الخميس إن "الشيء المهم هو أن نتذكر أن العولمة، والأسواق المفتوحة، والحوار المفتوح، والاستثمارات المشتركة، تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق الازدهار والنمو في المستقبل. ببساطة ليس بمقدورنا تحقيق ما نصبو إلى تحقيقه في حال ما لم نعمل معا". وأضاف "لقد أصبح من المألوف التشكيك في العولمة، وهو شيء أصبح يخضع لدراسة دقيقة في أجزاء كثيرة في العالم في الآونة الأخيرة".

وتابع أن "أجندة الانعزالية هذه على ما يبدو قد أصبحت تلقى رواجا في الوقت الراهن، لكنها لن تعود بالنفع على أحد".

الصين وتحديات العولمة

صحيفة تشاينا دايلي الصينية
٢٠١٧-١-١٨
روبرت لورنس كوهن
مفكر ومعلق سياسي واقتصادي واستراتيجي دولي
تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

في صدفة غريبة، جاء انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يتمسك بالفوائد العالمية للعولمة، في الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه عملية تنصيب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يروّج للمنافع الداخلية لمعاداة العولمة. وبينما كان الأولون مجتمعون في دافوس، والأخير في واشنطن، ظهر كأن هاتين المدينتين غير المتكافأتين مربوطتان بمحور أثيري غير متوازن ومتذبذب، فيما يجب على العالم كله أن يدور حوله الآن.

القادة الحاضرون يعملون من أجل بلادهم ما يعتقدون أنه الأفضل والأكثر فائدة لمواطنيهم. القناعات تختلف بلا شك، وهي تتبدل كما تتبدل الظروف، وكما يتبدل القادة. هناك مبادئ أساسية، ولكن لا يوجد تطبيقات مثالية.

اليوم، زمام العولمة بات بيد الرئيس الصيني شي جينبينغ. في خطاب أمام الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، دعا شي إلى وحدة دولية مستدامة في مواجهة وحل المشاكل الاقتصادية العالمية. كما أكد على التزام الصين بأن تكون شريكاً يمكن الاعتماد عليه في تحقيق عالم أكثر سلاماً وتقدماً من خلال العولمة بجميع أشكالها، مؤكداً على التنمية المشتركة من خلال الانفتاح الاقتصادي والازدهار المشترك.

وقال شي: "العولمة الاقتصادية في عصر المعلومات أطلقت العنان بشكل كبير للقوى الاجتماعية المنتجة وعزّزتها. لقد خلقت، على حد سواء، تنمية اقتصادية غير مسبوقة وأدت إلى وجود تهديدات وتحديات جديدة يجب أن نواجهها بشكل مباشر".

هذا الأسبوع، وفي ظاهرة تكتسب صفة تاريخية، فإن الرئيس شي (سيكون) أول رئيس دولة صيني يشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقال مدير مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني جيانغ جيان قوه إن مهمة شي في دافوس هي تعزيز التنمية، التعاون والعولمة الاقتصادية من أجل بناء "مجتمع بشري بمصير مشترك". أضاف جيانغ: "مع ظهور الشعوبية والحمائية والعداء للمهاجرين، وصل العالم إلى مفترق تاريخي حيث يؤدي طريق إلى الحرب والفقر والمواجهة والهيمنة، فيما يؤدي الطريق الآخر إلى السلام والتنمية والتعاون والحلول المتكافئة".

االتتمة على الصفحة ٩

تتمة المنشور على الصفحة ٨

الأدوار القيادية انعكست بشكل ملحوظ. لعقود كانت الولايات المتحدة هي المروّج الأكبر للعولمة، فيما كانت الصين لا تزال مغلقة أمام العالم الخارجي. بدأت الصين تتغير وتنفتح على العالم في أواخر السبعينات. وخلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد الأزمة المالية عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، شهدت الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا تركيزاً للثروة بشكل متزايد، ما جعل الأسر العاملة المنتمية إلى الطبقة الوسطى تشعر بأنها أُهملت وتُركت لمصيرها، وحتى أنها أهينت، وهذا ما أدى إلى تنامي الشعور بالغضب لديها.

في حين أن الحمائية التي تأتي على شكل رسوم جمركية أو غيرها من العراقيل أمام التصنيع في الخارج يمكن أن تبدو كحماية للوظائف المحلية (وبشكل اعتيادي وظائف التصنيع في المستوى المتوسط)، إلا أنها في أحسن الأحوال ليست أكثر من إصلاح على المدى القصير.

لأن أسعار السلع المحمية لا بد أن ترتفع بشكل حتمي، فإن الحمائية هي في الواقع بمثابة "ضريبة" يجب أن يدفعها كل المواطنين بما يتناسب مع مشترياتهم للسلع المحمية. وعلاوة على ذلك، هذه الضريبة هي تنازلية لأنها تستهدف أصحاب الدخل المحدود (الذين يشكل شراؤهم للسلع المحمية النسبة الأعلى من صرف دخلهم). وبالتالي فإن الغالبية تقدم الدعم للأقلية. بالظاهر، قد تبدو هذه المقايضة خياراً عقلانياً من أجل سياسة وطنية. فلا حرج في الجوهر أن تدعم الأكثرية الأقلية. وحتى يمكن أن يكون هناك ثناء على الشعور بالإنسانية الجمعية والعائلة الوطنية. المشكلة هي أنه مع مرور الوقت، وفي عالم مترابط، فإن الحمائية تثبّط النمو الاقتصادي وتقوّض قدرة البلاد النسبية على بناء الثروة الوطنية.

العولمة تسهّل تطوير البلدان التي لديها عمّال يرغبون بالعمل بأجور منخفضة. هذا أحد الأسباب التي جعلت الصين المستفيد الأكبر من العولمة. بينما أصبحت الصين أقل اعتماداً على التجارة العالمية - حيث نما الاقتصاد، وارتفعت أجور العمّال وتوسعت الأسواق المحلية - فإن الصين ما تزال تمجّد العولمة من أجل تحقيق تنميتها المستمرة الخاصة بها. من الناحية المثالية، هذا يفيد العالم النامي، كما العالم كله.

ولكن هناك، على كل حال، تحديات خطيرة. من خلال أخذ العالم كله ككتلة واحدة، فإن العولمة تحسّن النمو الاقتصادي والتنمية. (وهذا من بديهيات الاقتصاد ١٠١: قانون الميزة النسبية). مع ذلك، ولأن الإنسانية منظّمة على أساس دول مستقلة بشكل شرس، وإلى أمم متنوعة بشكل كبير (حوالي ٢٠٠ دولة) - على الأغلب مقسّمة عرقياً ودينياً - فإن فوائد العولمة لا يمكن توزيعها بشكل متساوٍ على كل البلدان. ففي حين أن بعض الأسواق تتسم بالكفاءة والعقلانية، فإنها قد تكون متصلبة عن غير قصد. عدم المساواة بين الأمم تنمو بدهاء.

هذا الاحتقان يولّد عدم الاستقرار، وحتى العنف. وفي النهاية، لا أحد في مأمن.

وعلاوة على ذلك، فالشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون الدوليون سيطروا على حصة ضخمة جداً وغير متوازنة من مردود العولمة، الأمر الذي وسّع الفجوة في الثروة بين الأغنياء والفقراء في العالم. هذا المسار يمكن أن يؤدي إلى مأساة، ويجب تغييره.

مركز دراسات الصين والعولمة يناقش العلاقات الصينية الأميركية في عهد ترامب

مركز دراسات الصين والعولمة
تعريب علي ريا -
خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

قبل يوم واحد من أداء دونالد ترامب اليمين الدستورية في منطب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأميركية في العشرين من كانون الثاني/ يناير، أصدر مركز الصين والعولمة تقريراً يعرض رئاسة ترامب من وجهة نظر صينية، ويقدم توصيات حول كيفية إدارة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة من خلال هذا التغيير التاريخي.

عارضاً التقرير الجديد "حقبة ترامب القادمة: التحديات، الفرص، والردود السياسية" في حفل الإطلاق، قال رئيس مركز الصين والعولمة Wang Huiyaoإن الباحثين في المركز راقبوا الموقف السياسي الأمريكي منذ بداية الانتخابات الرئاسية عن كثب، شارحين تأثيره على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، أكبر قوتين إقتصاديتين، وكذلك تأثيره على العالم.

وبحسب الدكتور Huiyao Wang، هذا التقرير يقدم تحليلات لشخصية ترامب، حكومته المختارة، والحالة الحالية للعلاقات الثنائية، ويحدد التحديات والفرص المحتملة خلال رئاسة ترامب. بالإضافة إلى ذلك، يقترح التقرير ١٠ تدابير سياسية قابلة للتطبيق للحفاظ على التنمية السلسة للعلاقات الصينية الأمريكية. بعد مقدمة وانغ، شارك ١٤ باحثاً من مركز الصين والعولمة، صحافيون من ٥٠ وسيلة إعلامية، وضيوف آخرون، في نقاش أستمر لثلاث ساعات، عارضين آراءهم وأفكارهم حول تأثير الانتقال الرئاسي في الولايات المتحدة على العلاقات الثنائية، السياسة العالمية، والموقف الاقتصادي.

وقد حذّرت Chen Wenling، كبيرة الاقتصاديين في مركز الصين للتبادلات الاقتصادية العالمية، من إلغاء العولمة، الحرب التجارية، وحرب العملات، بصفتها التحديات الأساسية التي من الممكن أن تلحق أضراراً جسيمة بالطرفين، خصوصاً أمريكا التي ستخسر كثيراً من فرص وعقود العمل بسبب الرد الصيني، وهو ما سيضع العلاقات الصينية الأمريكية في خطر التدمير.

ووافق الأمين العام لصندوق آسيا والمحيط الهادئ Chen Yonglongأيضاً على أنه لا الصين ولا الولايات المتحدة من الممكن أن تستفيد من الحرب التجارية، ولكنها قد تسبب مزيداً من الضرر للاقتصاد الأمريكي، حيث اقترح أن تتمسك الصين بمبادئها وسياساتها لمواجهة التحديات الجديدة في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، خلال الفترة الانتقالية الرئاسية وتغيّر السياسة في الولايات المتحدة.

من جانبه، يشعر He Ning، المدير العام السابق في إدارة الشؤون أمريكا وأوقيانيا في وزارة التجارة، والباحث الكبير غير المقيم في مركز الصين والعولمة، بإيجابية حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، حيث يؤمن بأنه خلال الحملة الانتخابية الرئاسية، كان كلام ترامب استكشافياً إلى حد كبير، ولا يعكس ميوله السياسية الحقيقية. وقال: "يجب على الرئيس الجديد أن يدرك بأن شعاره "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" لا يمكن أن يصبح واقعياً من دون الدعم المالي والتقني من ثاني أقوى اقتصاد في العالم. أيضاً، كرئيس، ستخضع قوته وأفكاره لقيود النظام السياسي، ولن تؤدي إلى أي إجراءات متطرفة. إلى ذلك أكد رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة في بكين Alan Beebe على دور الشركات الصينية في التعاون التجاري الثنائي.

االتتمة على الصفحة ١١

تتمة المنشور على الصفحة ١٠

ودعا إلى تحسين شفافية السياسات الصناعية في الصين وسياسات حماية البيئة، لمساعدة الشركات الصينية والأمريكية للحصول على صفقة "رابح-رابح."

وتعليقاً على محاولة ترامب لتحدي سياسة "الصين الواحدة" وإطلاق حرب تجارية ضد الصين، قال Paul Haenle ، مدير مركز Carnegie–Tsinghua للسياسة العالمية، إن سياسة الصين الواحدة هي ليست في مصلحة الصين فقط، بل تفيد أمريكا والمجتمع الدولي أيضا.

وأضاف: "حرب تجارية لن تكون جيدة في النهاية للصين وللولايات المتحدة، وستضر الشركات الأمريكية". واقترح أنه يتعين على الصين أن تتحلى بالصبر، وتحافظ على سياسة مستقرة مع الولايات المتحدة، وأن تجد قنوات للتواصل مع جميع المسؤولين الأمريكيين من كل المستويات.

من جانبه، اقترح He Weiwen، المستشار الاقتصادي والتجاري السابق في قنصلية الصين في سان فرانسيسكو ونيويورك، ونائب رئيس مركز الصين والعولمة، أنه على الصين أن تحدد السبب الحقيقي وراء الخلافات التجارية وأن تتواصل بشكل استباقي مع إدارة ترامب عارضةً الحقائق.

ومع ذلك، مقارنة مع الحرب التجارية المحتملة، فإن تحدي ترامب لسياسة "الصين الواحدة" يجب أن يسبب مزيداً من القلق. ويؤمن He بأنه إذا حاول ترامب بناء علاقات رسمية مع السلطات التايوانية، فسيسبب ضرراً فادحاً بالعلاقات الثنائية بشكل قاطع.

وأشار Zhu Yinghuang، رئيس تحرير موقع ChinaUSFocus.com ورئيس التحرير السابق لصحيفة الصين اليوم، إلى أنه على الصين أن تبقى حذرة من تحديات إدارة ترامب في مسألة بحر الصين الجنوبي. في هذه المشكلة، من الممكن أن يقوم ترامب بفتح مفاوضات كرجل أعمال، ولكن السياسات لا تمثله هو وحده بل مصلحة الحزبين الجمهوري والديمقراطي أيضاً والتي يصعب عكسها. وركز Zhu أيضاً على أن التعاون الإقتصادي سيستمر في لعب دور أساسي في تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الخلافات التجارية في بعض الأماكن أمر لا مفر منه، فهذه الخلافات لن تذهب بعيداً لتسبب حرباً تجارية ستضر الطرفين. أحد إجراءات ترقية العلاقات الإقتصادية الثنائية هو إعطاء دور الشركات المتعددة الجنسيات أهمية قصوى كمحققة للاستقرار.

ورأى Teng Jianqun، مدير قسم الدراسات الأمريكية في معهد الصين للدراسات الدولية، أن عقلية وخلفية ترامب التجارية أصبحت عاملاً أساساً في صنعه للقرار. على سبيل المثال، العديد من مرشحيه لمجلس الوزراء هم من وول ستريت. بعد أدائه اليمين الدستورية، قد يستخدم مثل هذه العقلية التجارية لـ "إدارة" السياسة الداخلية وعقد صفقات في العلاقات الدولية.

وبالتالي، نصح بأن يأخذ في عين الإعتبار توجه ترامب التجاري، بحيث تستطيع الحكومة الصينية أن ترسم استراتيجيتها في تعزيز التعاون الثنائي في مجال الأمن الوطني والتنمية الاقتصادية للحد من الصراع وخلق قوة دفع جديدة لتنمية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

وعرض Lv Xiang، الخبير في سياسات الولايات المتحدة من الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية، والباحث الكبير غير المقيم في مركز الصين والعولمة، تحليلاً مفصلاً حول انتخاب ترامب وسياساته.

ويعتقد أن جوهر سياسات ترامب المحلية المقترحة يقوم على تحرير الإنتاج من جهة العرض عبر توسيع القدرة الانتاجية في قطاعات الصناعات التقليدية على غرار الفحم والغاز. وبالتالي تتمحور سياساته الخارجية على "التدخل من جهة العرض"حيث تهدف إلى توسيع نفوذ الولايات المتحدة من خلال إحتواء قوة البلدان الأخرى.

دول منظمة الأوبك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستكون الهدف الأول للتدخل، تليها الصين. إدراة ترامب، كما يعتقد Lv، سوف تجرب كل الوسائل الإقتصادية والدبلوماسية لتقييد إنتاجية الصين.

ويضيف: "على الرغم من أنه يمتلك إدراكاً جيداً جداً في السياسة والإستراتيجية، ولكنه يفتقر إلى الفهم المنهجي للشؤون الأمريكية والعالمية، لذلك قدرته على الحكم لا تزال موضع سؤال. إن جماعات المصالح التي تقف خلفه قد تزيحه من مكتبه يوماً ما في المستقبل. إذاً، يجب علينا مراقبة التقدم في السياسات الأمريكية عن كثب".

التحديات والفرص في العلاقات الصينية ـ الأميركية

يتألف التقرير الذي أصدره مركز الصين والعولمة للدراسات (CCG) حول رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة من وجهة نظر صينية من سبع صفحات، وهو ملخص بالإنكليزية لتقرير موسع باللغة الصينية مؤلف من ١٥٠٠٠ كلمة. وحسب هذا التقرير فإنه مع تسلّم ترامب للسلطة في واشنطن، فإن الصين تجد نفسها أمام ثمانية تحديات، كما هي ستكون أمام ثماني فرص، فيما يقدم التقرير عشرة اقتراحات لتعاطي الصين مع فترة حكم ترامب.

"نشرة الصين بعيون عربية" تعكف على تعريب التقرير كاملاً، وهي تقدم في هذه العجالة العناوين الرئيسية لما يراه التقرير تحديات وفرصاً في العلاقات بين البلدين، والاقتراحات لحماية هذه العلاقات وتعزيزها.

CCG 中国与全球化智库
CENTER FOR CHINA & GLOBALIZATION

Trump's Coming Era:
Challenges, Opportunities and Policy Responses

特朗普时代
挑战、机遇与中国应对

Executive Summary

On Friday, Jan 20th 2017, Donald Trump will officially be sworn in as the 45th president of the United States. As an "outlier" in political science, the President-elect stirred tremendous attention from both within and outside of U.S. with his strong personality and anti-establishment statements. Scholars and politicians believe that under Trump's leadership, major policy changes will be made and might even observe a growing trend of anti-globalization. This report will discuss U.S.-China relations based on Trump political perspective and behaviors, such as his "twitter presidency" and controversial cabinet nominations. Through studying Trump's personal administrative style, his cabinet members' professional background and U.S.-China diplomatic relationship, the report summarizes the research findings into eight challenges and eight opportunities that both China and U.S. might need to deal with in the future, and then suggests ten possible countermeasures to Chinese policymakers.

Under Trump's "America First" political perspective, China might face eight potential challenges:
1. Intends to withdraw U.S. from TPP and renegotiate the international/regional free trade system, such as NAFTA and WTO.
2. Indicts China for currency manipulation, and proposes to raise tariffs on Chinese exports to U.S. by 45%
3. Uses tax policy and other financial measures to encourage U.S. enterprises moving back to the States
4. Challenges the "One China" Policy and the three U.S.-China Joint Communiques through making sensitive statements on Taiwan issues
5. Unleashes America's shale gas and clean coal reserves and withdraw from the Paris Climate Agreement
6. Pressures China to crack down on North Korea's development of nuclear weapons
7. Indirectly encourages Japan and South Korea to develop nuclear weapons
8. Reduces the "free-riding issues" by charging American allies a higher price for U.S. security commitments

Economic, trade ties between China and U.S. as well as people-to-people exchanges have become much closer than ever, and neither side could stand the cost of cutting these ties. Both countries will soon recognize that Sino-US relations, even in the Trump Administration, should maintain the momentum of the past 40 years - that of reciprocity, mutual benefits and interdependence. The two countries should continue to deepen their cooperation with immense common interests, a great benefit for either.

التحديات:

١ـ نية الانسحاب الأمريكي من شراكة المحيط الهادئ، وإعادة التفاوض حول أنظمة التجارة الدولية / الإقليمية، مثل نافتا ومنظمة التجارة العالمية.

٢ـ اتهام الصين بالتلاعب بالعملة، واقتراح لرفع الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة ٤٥٪.

٣ـ اعتماد الضرائب وتدابير مالية أخرى لتشجيع الشركات الأمريكية على العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ـ تحدي سياسة "صين واحدة" والبيانات المشتركة الثلاثة للصين والولايات المتحدة من خلال إصدار بيانات حساسة حول قضية تايوان.

٥ـ استخراج الغاز الصخري في أمريكا واحتياطيات الفحم النظيف والانسحاب من اتفاق باريس للمناخ.

٦ـ الضغط على الصين لاتخاذ اجراءات صارمة ضد تطوير كوريا الشمالية لسلاح نووي.

٧ـ تشجيع اليابان وكوريا الجنوبية بشكل غير مباشر على تطوير سلاح نووي.

٨ـ الحد من "قضايا القوى الطفيلية" عن طريق فرض تكلفة أعلى على حلفاء الولايات المتحدة مقابل الالتزام الأمني الأمريكي تجاهها.

الفرص:

١ـ التجارة الثنائية القوية تسمح لكل من الولايات المتحدة والصين بالتمتع بنتائج مثمرة من المصالح المشتركة والتعاون العميق.

٢ـ يمكن للولايات المتحدة والصين تعزيز تعاونهما من خلال منصة جديدة للتجارة الدولية، مثل منطقة التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP)، وإنشاء قواعد أكثر عدلاً للقرن ال٢١.

٣ـ شهدت الاستثمارات المشتركة للولايات المتحدة والصين زيادة سريعة في العقود القليلة الماضية، وأصبحت العلاقات متكاملة كما لم تكن في أي وقت من التاريخ، وبالتالي إرساء أساس متين للبلدين لمواجهة التحديات.

٤ـ تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. من خلال المحافظة على العاقات الاقتصادية الوثيقة مع هذه الشركات الكبيرة، فهي سوف تستمر في التأثير على القادة السياسيين في كلا البلدين من أجل ضبط النفس عند اتخاذ القرارات.

٥ـ الصين لديها قدرة قوية وفريدة على المنافسة في بناء البنية التحتية. قد تصبح خطة ترامب لبناء البنية التحتية أبرز الوجوه الجديدة للتعاون بين الصين والولايات المتحدة.

٦ـ بعد أكثر من ثلاثة عقود من التبادلات الثقافية، شهد العلاقات بين البلدين نمواً قوياً في التواصل في مختلف المجالات، مثل السياحة والتبادل الأكاديمي والهجرة. مع التشجيع المستمر، سوف يستمر هذا التوجه ليحقق مساهمة كبيرة في تعزيز التكامل الثقافي بين الولايات المتحدة والصين.

االتتمة على الصفحة ١١

تتمة المنشور على الصفحة ١٢

٧ـ حكومات الولايات في الولايات المتحدة لديها درجة عالية من الحكم الذاتي وتحافظ على علاقات اقتصادية وثيقة مع الصين. هذه العلاقات الاقتصادية الإقليمية القوية قد تسمح لحكومات الولايات في مساعدة كل من الولايات المتحدة والصين على تعزيز علاقتها.

٨ـ مع الجهد التعاوني، يمكن للصين والولايات المتحدة أن تحققا إنجازاً مهماً في بناء الحوكمة العالمية وتقديم أشكال جديدة من المصالح العامة. تصديق حكومتي الولايات المتحدة والصين مؤخراً على اتفاق باريس للمناخ يمكن أن ينظر إليه على أنه برهان كبير على هذا التعاون.

عشر توصيات

ويخلص التقرير إلى أن على الصين والولايات المتحدة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإعداد خطط طوارئ، والسعي للحفاظ على تنمية سلسة في التجارة الثنائية، والتبادلات الثقافية، العلاقات الخارجية والحكم العالمي. وفي نهاية التقرير، يشير باحثو مركز الصين والعولمة إلى أن على البلدين المشاركة بنشاط أكبر في الجوانب العشرة التالية:

١ـ التحضير للقمة الصينية الأميركية، ودعوة فريق ترامب لزيارة الصين.

٢ـ إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مجال التجارة الدولية والاستثمار في الخارج.

بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في العلاقات الخارجية، يتعين على الصين العمل مع هذه الشركات لتأكيد أهمية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

٤ـ تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي مع الولايات المتحدة، كالعمل معاً على بناء مؤسسة منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادي.

٥ـ مواصلة تعزيز التبادل الشعبي بين الصين والولايات المتحدة، مثل السياحة، والتعليم، البحث العلمي والصحة العامة.

٦ـ دعوة الولايات المتحدة للانضمام إلى بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية. تعمل الصين بالتعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق تعاون أقوى وأوسع في بناء البنية التحتية، بما في ذلك الاشتراك في استكشاف الأسواق في بلد ثالث.

٧ـ تعزيز التعاون الدولي مع حكومات الولايات في الولايات المتحدة،

ويمكن أن تشمل الأحداث المحتملة منتدى دورياً على مستوى المقاطعات.

٨ـ إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون مع دول جنوب شرق آسيا واليابان وكوريا الجنوبية.

٩ـ تعزيز التعاون بين الصين والولايات المتحدة في الحوكمة العالمية. ومن خلال جهد تعاوني، يمكن للولايات المتحدة والصين مساعدة المجتمع الدولي في تطوير وصقل نظام الحكم العالمي.

١٠ـ العمل بنشاط على تعزيز "دبلوماسية المسار الثاني" بين المؤسسات البحثية في البلدين، من أجل تقديم المشورة بشأن السياسات لكلا الحكومتين الصينية والأمريكية.

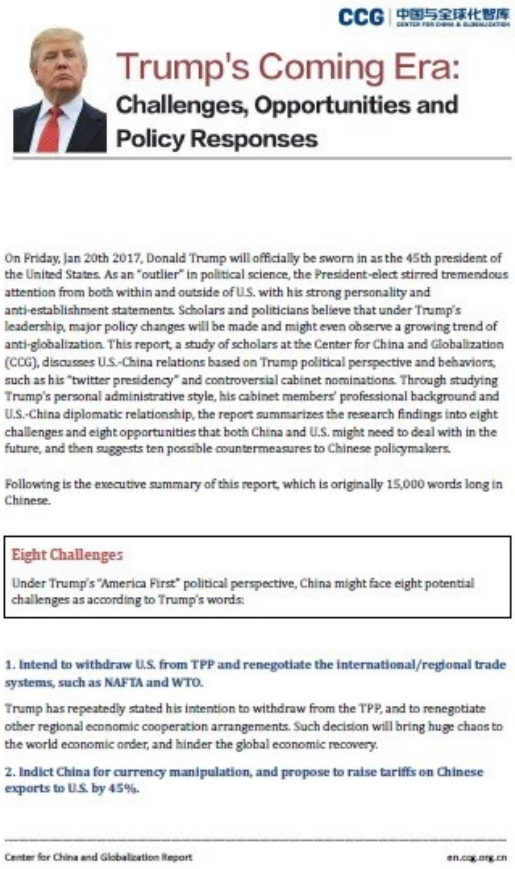

CCG 中国与全球化智库

Trump's Coming Era:
Challenges, Opportunities and Policy Responses

On Friday, Jan 20th 2017, Donald Trump will officially be sworn in as the 45th president of the United States. As an "outlier" in political science, the President-elect stirred tremendous attention from both within and outside of U.S. with his strong personality and anti-establishment statements. Scholars and politicians believe that under Trump's leadership, major policy changes will be made and might even observe a growing trend of anti-globalization. This report, a study of scholars at the Center for China and Globalization (CCG), discusses U.S.-China relations based on Trump political perspective and behaviors, such as his "twitter presidency" and controversial cabinet nominations. Through studying Trump's personal administrative style, his cabinet members' professional background and U.S.-China diplomatic relationship, the report summarizes the research findings into eight challenges and eight opportunities that both China and U.S. might need to deal with in the future, and then suggests ten possible countermeasures to Chinese policymakers.

Following is the executive summary of this report, which is originally 15,000 words long in Chinese.

Eight Challenges

Under Trump's "America First" political perspective, China might face eight potential challenges as according to Trump's words:

1. Intend to withdraw U.S. from TPP and renegotiate the international/regional trade systems, such as NAFTA and WTO.

Trump has repeatedly stated his intention to withdraw from the TPP, and to renegotiate other regional economic cooperation arrangements. Such decision will bring huge chaos to the world economic order, and hinder the global economic recovery.

2. Indict China for currency manipulation, and propose to raise tariffs on Chinese exports to U.S. by 45%.

Center for China and Globalization Report en.ccg.org.cn

مركز الصين والعولمة

مركز الصين والعولمة تأسس عام ٢٠٠٨، لديه ما يقرب من مئة من الباحثين المتفرغين والموظفين العاملين.

نشر المركز خمسة كتب زرقاء بواسطة أكاديمية الصحافة الصينية للعلوم الاجتماعية، والعديد من التقارير والكتب لصانعي السياسات وللجمهور.

يقع مقر المكز الرئيسي في بكين، وقد أنشأ معاهد بحوث في قوانغتشو وتشينغداو، وشنتشن، وله ممثلون في الخارج.

وفقاً لدليل العام ٢٠١٥ العالمي (Go To Think Tank Index)الصادر عن برنامج جامعة بنسلفانيا لمراكز الدراسات والمجتمع المدني، فإن مركز الصين والعولمة يحتل المركز ١١٠ في قائمة أهم مراكز الدراسات في العالم، وهو واحد من أبرز خمسين مركز دراسات مستقل، وواحد من أهم مئة مركز دراسات يستحق متابعته في العالم.

الدليل صنّف مركز الصين والعولمة أيضاً كسابع مركز للدراسات في الصين من حيث الأهمية، والمركز المستقل الأول على مستوى الصين.

إنتهاء الشراكة عبر المحيط الهادئ تشير إلى فقدان القيادة الأمريكية شرعيتها في آسيا والمحيط الهادئ

صحيفة غلوبال تايمز الصينية
٢٣- ١- ٢٠١٧
لي هايدونغ - تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

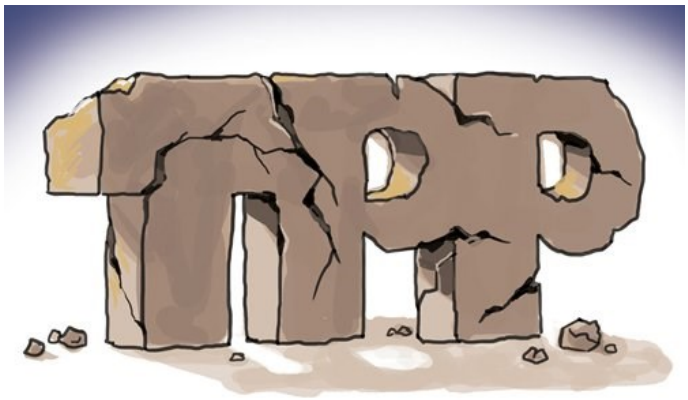

كتب مؤخرا ست سفراء أميركون سابقون في آسيا، بما في ذلك ماكس بوكس، سفير الولايات المتحدة إلى الصين، نداءا أخيرا إلى الكونغرس الأمريكي مطالبين بدعم مستمر للشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)والمرتبطة ب "مصداقية الولايات المتحدة باعتبارها أحد قادة المنطقة وشريكا تجاريا "في آسيا والمحيط الهادئ. لكن احتمال اطلاع الرئيس دونالد ترامب على طلب السفراء وتعديل معارضته الصارمة للشراكة عبر المحيط الهادئ يبقى ضعيفا.

اعترفنا بذلك أم لم نعترف، فإنه حتى السفراء القادرون وذوو الخبرة باتت سياساتهم بالية في مواجهة التغييرات الجذرية في سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا والمحيط الهادئ، واصبح هؤلاء يعانون لفهم ما يجري في العالم.

بالنسبة للمبتدئين، إن الشراكة عبر المحيط الهادئ تسير ضد التكامل الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ولذلك ينبغي وضعها جانبا أو التخلي عنها. إن موقف واشنطن تجاه التكامل يعتمد على ما إذا كان الأخير يساعدها على الحفاظ على ريادتها في آسيا.

في العقد الأول التي تلا انتهاء الحرب الباردة، قادت الولايات المتحدة التكامل الإقليمي بشكل كامل ودفعته قدما. ولكن في العقد الذي تلا ذلك، بدأت بتحويل تركيزها من التكامل الى قيادة عمليات مكافحة الإرهاب العالمية. خلال هذه الفترة، اصبح مجتمع شرق آسيا أقوى عبر إنشاء آليات اقتصادية وأمنية متعددة الأطراف تمركزت في جنوب شرق آسيا.

وفي العقد الثالث بعد إنتهاء الحرب الباردة، أدركت الولايات المتحدة أن التكامل الاقتصادي لشرق آسيا لا يواتي بالضرورة تفوقها في المنطقة .

فعززت إدارة أوباما الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)بشكل كبير لإعاقة وتمزيق التكامل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أكثر منه لصوغ آلية تجارية متعددة الأطراف بمعايير أعلى. هذه النية المقنّعة تجعل نكسة الشراكة عبر المحيط الهادئ نتيجة غير متوقعة. لكن بعض سفراء الولايات المتحدة يتظاهرون أنهم لم يدركوا الحقيقة المرة الحقيقة المرة أو ربما قد فشلوا في ذلك بالفعل.

وبالإضافة إلى ذلك، إن القيادة الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي منحتها لنفسها، التي تبدو عميقة الجذور في ذهنية السفراء الستة، قد بنت نفسها على تفتيت وحدة اقتصاد وأمن آسيا والمحيط الهادئ.

تقوي واشنطن تحالفاتها الثنائية في المنطقة، والتي هي حصرية بشكل كبير، من خلال خلق وتأجيج التوترات الإقليمية. وقد اقصت الشراكة عبر المحيط الهادئ بعض دول آسيا والمحيط الهادئ، وخلقت مفهوما لا يستفيد منه سوى أعضائها.

وبعبارة أخرى، لقد جلبت كل من التحالفات الأميركية وحلف الشراكة عبر المحيط الهادئ نزاعات وانقساما دائما الى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدلا من جلب السلام والازدهار. وبالتالي، إن القيادة الأمريكية تفقد شرعيتها فيما ترفضها العديد من البلدان. لكن سفراء الولايات المتحدة قد نسوا وضع أنفسهم مكان الآخرين.

لقد تخوف السفراء الست أن تتنازل الولايات المتحدة عن دورها القيادي في تجارة الصين الإقليمية، لكنهم لم يدركوا أن آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، وليس الصين، هي التي تقف في صلب التجارة الحرة لدول آسيا والمحيط الهادئ. بالنسبة للسفراء، إن بناء اتفاقيات تجارية في المنطقة هو عملية حصرية. وبالتالي، فإنه على الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)أن تتنافس مع الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)للهيمنة على الاقتصاد الإقليمي.

لقد ظنوا أن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة تبرز القيادة الصينية ونفوذها العملي.

لسوء الحظ، لقد تجاهلوا الطبيعة الشاملة للتكامل الاقتصادي في المنطقة ومنافعه المتبادلة واساؤوا فهم الدور المركزي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان). إن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ((RCEPتدعم رابطة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) دعما كاملا وكانت مفتوحة امام البلدان من المنطقة وخارجها، الأمر الذي ترحب به الصين.

ومع ذلك، فإن السفراء يميلون إلى رؤية أي ترتيب يمكن أن تستفيد الصين منه على أنه محاولة لكسف القيادة الأميركية، وهو ما يعني في الواقع فقدانهم الثقة ببلدهم.

ما خلف سطور الرسالة هو أن الولايات المتحدة في عهد ترامب يجب أن تتكيف سريعا مع عالم متعدد الأقطاب. واستنادا إلى خطابهم، لقد أساء ترامب وفريقه التقدير في عدة مواقف خطيرة تتعلق بالوضع في الولايات المتحدة وخارجها. إن خططهم لفرض رسوم جمركية عالية واعتماد سياسات لحماية التجارة تسير ضد تيار العولمة. انهم يحمّلون بلدانا مثل الصين مسؤولية الإقتصاد الأميركي الضعيف وارتفاع معدل البطالة في البلاد.

في الواقع، إن التجارة مع الصين ساعدت في انتعاش الاقتصاد الأميركي وفي خلق فرص عمل، ومشاكل الولايات المتحدة سببها التطور التكنولوجي، لا التجارة الثنائية. إن اتهام دول أخرى بمشاكل الولايات المتحدة سيؤدي فقط الى "عزل" البلاد عن بقية العالم.

ما تولاه ترامب هو بلد يعاني من انقسامات واسعة في الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويصعب على الرئيس الجديد قلب تسوس البلاد. وبالتالي سيكون على الولايات المتحدة أن تتعلم التكيف مع عالم متعدد الأقطاب.

لقد ترك السفراء الستة مناصبهم منذ فترة وجيزة. وإذا ما انحرفت عقلية ترامب وسياساته عن توجه الاقتصاد العالمي، فإنه سيترك منصبه أيضا في المستقبل القريب.

تعليق

التحول في السياسات التجارية على أيدي ترامب محض خطوة قصيرة النظر

بكين ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ (شينخوا)

سحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الاثنين بلاده رسميا من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التجارية، وهي بداية لتحول مثير للقلق في السياسات التجارية على أيدي الإدارة الجديدة.

فقد تعهد ترامب طوال حملته "بجعل أمريكا بلدا عظيما مرة أخرى" من خلال وضع "أمريكا أولا". ويصر على أنه من خلال التفاوض لإبرام اتفاقات تجارة ثنائية، وليس اتفاقات متعددة الأطراف، يمكن حماية المصالح الأمريكية بصورة أفضل.

كما يسعى الزعيم الأمريكي الجديد إلى إعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) مع كندا والمكسيك، وتعهد "بتمزيقها" إن لم تكن في صالح أمريكا.

وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم الأوسع، فإن إجهاض اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ أمر لا يدعو إلى الكثير من الأسف لأنها تفتقر إلى شمولية كافية سواء من حيث الاستفادة الكاملة من الإمكانات الاقتصادية للمنطقة أو تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ولكن على المجتمع الدولي أن يعتبر تغيير أمريكا لمسارها طلقة تحذير بأن أكبر اقتصاد في العالم يحاول الابتعاد ليس فقط عن اتفاقية تجارة إقليمية، وإنما أيضا عن نظام تجارة عالمي قائم على قواعد، نظام يشكل مكونا رئيسيا للنظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس في فترة ما بعد الحرب.

وبدون وجود قواعد لعبة تجارية معترف بها عالميا، فإن نهج التجارة الثنائية فقط يمكن أن يولد بسهولة الانتقام المتبادل بين أي دولتين تجاريتين.

وفي هذه الحالة، فإنه إذا ما فرضت دولة رسوما عقابية على واردات دولة أخرى، فمن المرجح أن يرد الطرف الآخر على ذلك. وبهذا ستتصاعد الحمائية التجارية ولن يكون هناك رابح.

وفي المقابل، تم إنشاء آليات تجارية متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية بهدف إتاحة ساحة منافسة تقوم على قدم المساواة، وزيادة التجارة لكل مشارك، وإدارة النزاعات التجارية بين جميع الدول سواء كانت كبيرة أم صغيرة مع الوقوف أمام نفس مجموعة الحقوق والواجبات.

وفيما تعد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الأكثر تفضيلا، يكمن التحدى في أن الأمر قد يستغرق سنوات أو حتى عقود لكي يتفق جميع الموقعين على أي شيء مدرج في قوائم رغباتهم.

وجولة الدوحة من المحادثات التجارية المتوقفة منذ فترة طويلة خير دليل على هذه المعضلة. ولكنه ليس أمرا في غاية التعقيد. والآن بدأت العديد من الدول حول العالم في دراسة إبرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية مثل الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، وهي اتفاقية تجارة حرة مقترحة تضم أعضاء الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) العشر وست دول في المنطقة، وتمثل مكملات هامة للنظام التجاري متعدد الأطراف.

إن التعديلات المدخلة على السياسات التجارية من قبل البيت الأبيض تحت إدارة ترامب قد تكون إيجابية بالنسبة للولايات المتحدة على المدى القصير، ولكن هذا الاندفاع العابر لن يساعد في دفع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي هناك حاجة ماسة لها داخل الولايات المتحدة لتحسين الرعاية الاجتماعية ونظم إعادة توزيع الدخل وتدريب قوى عاملة عالية المهارة تستطيع التكيف مع مشهد اقتصادي عالمي لم يشهد تغيرا كهذا من قبل.

والأكثر من ذلك أن أجندته التجارية الحمائية وضعت سابقة خطيرة للاعبين التجاريين في جميع أنحاء العالم، سابقة تركز على القوة وليس القواعد وتشجع على المنافسة من أجل تحقيق المصالح الذاتية وليس على تقاسم المنافع.

قد لا يكون النظام التجاري العالمي الحالي مثاليا، ولكن يمكنه على الأقل دفع النمو والعدالة الاقتصاديين في نفس الوقت. وإن رفض العولمة الاقتصادية سيقوض كلا منهما.

كاريكاتير

كاريكاتير نشرته صحيفة غلوبال تايمز الصينية بتاريخ ١٥-١-٢٠١٧ للرسام الفنان شين لان، يحاول إظهار مساهمة الصين في إنعاش الاقتصاد العالمي

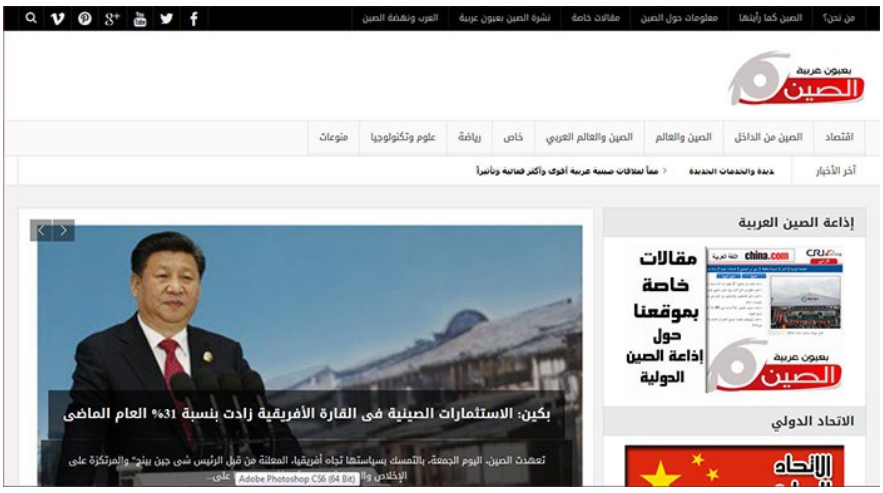

موقع الصين بعيون عربية

www.chinainarabic.org

نافذة على الصين باللغة العربية

أخبار تحليلات تقارير تعليقات

للتواصل:

info@chinainarabic.org

ramamoud@gmail.com

009613934313